

Distr.: General
29 May 2020

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٧ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٠

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/74/L.66) و (A/74/L.66/Add.1)]

٢٧٥/٧٤ - اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد أن لكل شخص الحق في التعليم، وإذ تشير في ذلك الصدد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٢) واتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين^(٣) واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩^(٤) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٥) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٦) واتفاقية حقوق الطفل^(٧) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٨)،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الذي التزمت فيه بتوفير تعليم جيد في جميع المستويات -

(١) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٢) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(٣) United Nations, *Treaty Series*, vol. 189, No. 2545.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٦) المرجع نفسه، المجلد ٦٦٠، الرقم ٩٤٦٤.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٨) المرجع نفسه، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.



الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، والتعليم التقني، والتدريب المهني - على نحو يشمل جميع الأشخاص وينصفهم؛ فالناس بصرف النظر عن هويتهم من حيث نوع الجنس أو العمر أو الانتماء العرقي أو الإثني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، وأبناء الشعوب الأصلية، والأطفال والشباب، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشّة، كلُّهم ينبغي أن يستفيدوا من فرص التعلم مدى الحياة، بما يساعدهم على تحصيل المعارف والمهارات الضرورية لانتفاعهم بالفرص المتاحة لهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية مشاركة كاملة،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٩٠/٦٤ الصادر في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ، الذي أدانت فيه استهداف المدنيين في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك استهداف أطفال المدارس والطلاب والمعلمين، وكذلك الهجمات الموجهة ضد أعيان مدنية مثل المؤسسات التعليمية، حسب ما يحظره القانون الدولي، وسلّمت بأن هذه الأعمال يمكن أن تشكل خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩^(٩) وأن تشكّل جرائم حرب بالنسبة للدول الأطراف، بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية^(١٠)، ودكرت جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي التي تحتم عليها الامتناع عن استخدام الأعيان المدنية، بما فيها المؤسسات التعليمية، في الأغراض العسكرية وفي تجنيد الأطفال،

وإذ تقر بأهمية ضمان أن تتاح للكُلّ سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع،

وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ خطوات لتحقيق الأعمال الكاملة لحق جميع الأطفال في التعليم، ولا سيما اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدارس من الهجمات، وكذلك الأشخاص المرتبطون بها الذين تحق لهم الحماية في حالات النزاع المسلح، وضرورة الامتناع عن الأعمال التي تعوق حصول الأطفال على التعليم، وتيسير الحصول على التعليم خلال النزاعات المسلحة،

وإذ تعرب عن القلق بوجه خاص إزاء افتقار العديد من الأطفال في حالات النزاع المسلح، ولا سيما البنات، إلى فرص الحصول على التعليم بسبب الهجمات التي تُشن على المدارس، وإلحاق الضرر بالمباني المدرسية أو تعرضها للتدمير، وزرع الألغام ووجود الذخائر غير المنفجرة، وانعدام الأمن، وانتشار العنف، بما في ذلك العنف الجنساني، في المدارس وما حولها، وفقدان الوثائق،

وإذ تلاحظ الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية الحق في التعليم وتيسير استمرار التعليم خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك جهود الدول الأعضاء الموقعة على إعلان المدارس الآمنة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وإلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية والاحتفالات بالذكرى السنوية،

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٧٥، الأرقام ٩٧٠ إلى ٩٧٣.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ٢١٨٧، الرقم ٣٨٥٤٤.

وإذ تعرب عن استيائها من تصعيد الهجمات على المؤسسات التعليمية وعلى الطلاب والموظفين فيها، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وإذ تقر بالأثر الجسيم الذي تخلفه هذه الهجمات في الأعمال الكاملة للحق في التعليم، ولا سيما في صفوف النساء والفتيات، وإذ تكرر الإعراب بأشد العبارات عن إدانتها لجميع هذه الهجمات^(١١)،

وإذ يساورها قلق بالغ إزاء تزايد عدد الهجمات والتهديدات بشن الهجمات على المدارس وإذ تُقر بالأثر الجسيم لمثل هذه الهجمات على سلامة الأطفال والمعلمين وعلى الأعمال الكاملة للحق في التعليم، وإذ تعرب عن قلقها أيضاً إزاء احتمال أن يؤدي استخدام المدارس لأغراض عسكرية، في انتهاك للقانون الدولي المنطبق، إلى تعريض سلامة الأطفال والمعلمين للخطر وتهديد حق الطفل في التعليم، وإذ تشجّع جميع الدول على تعزيز الجهود الرامية إلى منع استخدام المدارس لأغراض عسكرية في انتهاك للقانون الدولي،

وإذ يساورها قلق عميق لأن العنف المدرسي ضد الفتيات، بما في ذلك العنف والتحرش الجنسيان في الطريق من وإلى المدرسة وفي المدرسة، من قبيل العنف الذي يرتكبه المعلمون، لا يزال يعرقل تعليم الفتيات، ويجول في كثير من الأحيان دون الانتقال إلى التعليم الثانوي وإتمامه، ولأن هذه المخاطر قد تؤثر على القرارات التي يتخذها أولياء الأمور بشأن السماح للفتيات بالالتحاق بالمدارس،

وإذ تحث جميع الأطراف في النزاعات المسلحة على الوفاء بالتزاماتها الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك احترام المدنيين، بمن فيهم الطلاب والعاملون في مجال التعليم، واحترام الأعيان المدنية مثل المؤسسات التعليمية،

وإذ تهيب بجميع الدول الأعضاء، بما فيها الجهات المانحة، أن تواصل دعم قنوات التمويل الإنساني بشتى أنواعها وأن تنظر في زيادة تبرعاتها لبرامج التعليم المحددة في النداءات الإنسانية، بما فيها نداءات المساعدة الإنسانية الموحدة والعاجلة، بناءً على الاحتياجات المقدرة وبما يتناسب معها، باعتبار ذلك وسيلة لضمان توافر موارد كافية ومرنة ترد في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به ويستند إلى الاحتياجات، وإذ تدعو أيضاً القطاع الخاص وجميع الأفراد المعنيين والمؤسسات المعنية إلى القيام بذلك،

وإذ تلاحظ العمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمم المتحدة بالأمم المتحدة للأطفال والنزاع المسلح فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة في حق الأطفال خلال النزاعات المسلحة،

١ - **تقرر** إعلان يوم ٩ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات؛

٢ - **تؤكد** من جديد الحق في التعليم للجميع وأهمية ضمان توفير بيئات آمنة ومواتية للتعليم في حالات الطوارئ الإنسانية، وكذلك توفير التعليم الجيد على جميع المستويات، بما في ذلك من أجل الفتيات، بما يشمل فرص التدريب المهني والتقني، حيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك من خلال توفير التمويل الكافي والاستثمارات في البنى التحتية بغية تحقيق الرفاه للجميع، وتسلم في هذا الصدد بأن إمكانية الحصول على التعليم الجيد في حالات الطوارئ الإنسانية يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، وتكرر التأكيد على ضرورة حماية واحترام المرافق التعليمية وفقاً للقانون الدولي الإنساني، وتدين بشدة جميع الهجمات الموجهة ضد المدارس واستخدام تلك المدارس لأغراض عسكرية

(١١) انظر القرار ١٣٧/٧٠.

عندما يتم ذلك انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وتشجع على بذل جهود من أجل تعزيز بيئات مدرسية آمنة توفر الحماية في حالات الطوارئ الإنسانية؛

٣ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والأفراد وسائر الجهات صاحبة المصلحة، إلى الاحتفال بالشكل اللائق باليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات؛

٤ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى تيسير الاحتفال بيوم ٩ أيلول/سبتمبر من كل عام بوصفه اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات، مع مراعاة الأحكام الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠؛

٥ - **تشدد** على أن تُموَّل تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُطالع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة على هذا القرار من أجل الاحتفال باليوم الدولي بما يليق بالمناسبة.

٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٠